

ماذا بعد المجلس المعلب

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

ماذا يمكننا أن نتوقع من مجلس نواب الألفين المعلب سورياً الذي وصل أعضائه الـ ١٢٨ إلى ساحة النجمة عن طريق قانون انتخابي جائر فصل في دمشق وعُلب في عنجر وهبط بالمظلة على الرؤساء الثلاثة وعلى مجلسي الوزراء والنواب فبصموا عليه صاغرين طائعين.

قانون هرطقي جاء على مقاس المتعاونين لإبقاء لبنان تحت هيمنة الشقيقة نتج عنه انتخابات مسرحية-هزلية وصفها رئيس الوزراء الدكتور الحص نفسه بأنها كانت الأوسخ والأقذر في تاريخ البلد. انتخابات-تعيين تميزت بطغيان المحادل والبوسطات والمال السياسي والفرض والقهر. انتخابات هُمش خلالها اللبناني الحر عموماً، والمسيحي تحديداً الذي عومل معاملة أهل الذمة في الجنوب والشمال والبقاع وبيروت وعين المحتل من يمثله دون موافقته. انتخابات على الطريقة الستالينو-سورية جاءت بمجملها كما أرداها المخرج السوري دون زيادة أو نقصان. أما الذين اخترقوا اللوائح أو سُمح لهم بذلك في جبل لبنان لا فرق، لن يستطيعوا تغيير أي فاصلة في القرارات التي سيتخذها مجلس النواب بأغليته الساحقة المسيرة من قبل دمشق ومن يعتقد غير ذلك فهو واهم ولا يرى الواقع المفروض.

أما اللافت في غالبية البرامج التي طرحها معظم الذين أنعم عليهم الوالي المخرج بلقب نائب أنها لم تأخذ في الاعتبار حقوق الإنسان اللبناني، ولم يجرؤ مرشح واحد على تبني قضية المعتقلين اللبنانيين اعتباراً في السجون السورية، أو قضية أفراد جيش لبنان الجنوبي والستة آلاف لبناني المهجرين إلى إسرائيل والثلاثة آلاف جنوبي المحتجزين اعتباراً بتهمة الخيانة. كما أنها لم تتطرق إلى مشاكل الشباب وقضاياهم مثل التعليم وغياب فرص العمل، والهجرة، والسكن، إضافة إلى الغياب الكلي للقضية المركزية التي تشغل ليس فقط الشباب بل كل القوى الحية في المجتمع، وهي حرية القرار الوطني واستعادة الاستقلال وفرض سلطة دولة القانون عبر القوى اللبنانية الشرعية الذاتية وانسحاب قوى الاحتلال السوري وإفrazاتها عن كامل التراب اللبناني، إضافة إلى قانون انتخاب عادل ومتوازن يؤمن التمثيل الصحيح وصيغته الفضلى الدائرة المصغرة. وكان اللافت أيضاً غياب الملف الاغترابي لجهة تسهيل إجراءات استعادتهم لجنسيتهم وجنسية أجدادهم فيما حكم التبعية جنس ويجنس الآلاف من الطارئ.

نستنتج من كل هذا أن مجلس الـ ٢٠٠٠ ليس بالحقيقة جديداً، بل امتداداً لمجلسي الـ ١٩٩٢ و١٩٩٦ وإن كان دخله أربعون وجهاً جديداً. فتغيير الوجوه بظل الوضع الاحتلالي المفروض لن يؤثر على نفوذ دمشق المحركة والمسيرة للغالبية العظمى من الـ ١٢٨ نائباً، وبالتالي فلا

تغيير ولا من يحزنون ومقولة التغيير من الداخل ستفشل هذه المرة كما فشلت مراراً منذ العام ١٩٩٠. أما إذا أريد فعلاً تغيير الوضع المأساوي بشكل سلمي وبرعاية دولية-إقليمية وتخطي نتائج هرطقة الانتخابات-المهزلة فالمطلوب تشكيل حكومة مصالحة وطنية تتمثل فيها كافة الشرائح اللبنانية بمن فيهم القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر وحزب الله، ضمن مشروع مصالحة شامل وواضح المعالم تتبناه الحكومة بالإجماع بالتنسيق الكامل مع كافة المراجع الدينية والسياسية اللبنانية، من أهم بنوده الآتي:

- ١- تشكيل فريق عمل وزاري للتفاوض مع دمشق على جدولة خروج قواتها من لبنان وإعادة دراسة كل الاتفاقات التي وقعها معها متولو الحكم منذ ١٩٩٠، ومن ثم إقامة علاقات مميزة بين البلدين ضمن أطر التكافؤ والتوازن والاحترام المتبادل، وكذلك مع باقي دول الجوار.
- ٢- تحديد موعد لإجراء انتخابات نيابية جديدة بعد إقرار قانون انتخابي عادل ومتوازن يأخذ في الاعتبار التنوع الحضاري والثقافي للموزاييك اللبناني ويعتمد الدائرة المصغرة.
- ٣- إصدار عفو عام عن كل المعتقلين لأسباب سياسية وفي مقدمهم الدكتور سمير جعجع ومعاملة أفراد جيش لبنان الجنوبي كما عولمت باقي الميليشيات وتسهيل عودة مشرفة للجنوبيين الذين إلتجأوا إلى إسرائيل.
- ٤- تأمين عودة كافة الزعامات اللبنانية المبعدة قسراً وفي مقدمهم دولة الرئيس العماد ميشال عون وأعضاء حكومته، اللواء عصام أبو جمرة واللواء معلوف إضافة إلى الزعماء، عبد الحميد الرفاعي وإبراهيم قليلات وكل لبناني أبعد أو هرب خوفاً على حياته بسبب معتقده السياسي أو الديني، ومن ثم إقفال كافة الملفات القضائية المركبة والمزورة بحقهم وإعادة كافة حقوقهم
- ٥- تكليف لجنة قانونية عليا من كبار القضاة ورجال القانون المشهود لهم بنظافة الكف مخولة كافة الصلاحيات لإعادة تنظيم الجسم القضائي المصاب حالياً بفيروس سي التبعية والإستتساب.
- ٦- تشكيل لجنة عليا للبحث في ملف الاغتراب اللبناني بهدف إعادة حقوق كل مغترب ومتحدر كاملة والتوقف عن المتاجرة بهذه القضية التي تطاول لبنانية ما يزيد عن ١٨ مليون لبناني، الوطن والمقيمين فيه بأمس الحاجة لهم.
- ٧- جمع سلاح كل القوى غير الشرعية لبنانية وغير لبنانية وإقفال ملف الجنوب ببسط سلطة الدولة عليه، على أن يكون لبنان آخر دولة شرق أوسطية توقع اتفاقاً للصلح مع إسرائيل. لقد حان الوقت لعودة لبنان لأهله وعودتهم هم إليه فهل هذا بكثير على شعب عظيم كالشعب اللبناني أعطى العالم ما لم يعطيه شعب آخر؟

